

سياسة البترول الوطنية

ليس بالتضليك نحمي الثروة الموعودة

نقولا سركريس

باحث ومستشار في قضايا البترول

نتيجة لانعدام المساءلة والمحاسبة، يتّضح يوماً بعد يوم أن القائمين على مسيرة البترول والغاز في لبنان ليسوا مستعدين لتصحيح الأخطاء والانحرافات، التي تمّ ارتكابها حتى الآن، والتي لا يمكنها أن تقود إلا إلى هدر ثروة موعودة يعول عليها اللبنانيون مستقبلهم ومستقبل اولادهم. ذلك لأن التدابير المتّخذة لإجراء دورة تراخيص جديدة لمنح حقوق تنقيب وإنتاج تسير على نهج الدورة الأولى، وتخطوي على المغالطات والتجاوزات نفسها، لا بل إن البعض لا يتورع عن المعارضة العلنية لتصحيح المسار ومناهضة إجراءات جوهريّة في طبيعتها إنشاء شركة نخط وطنيّة وممارسة المجلس النيابي لصلاحياته التشريعية والرقابية. لم يعد ثمة حاجة للعودة إلى أخطاء وانحرافات السنوات الطويلة الماضية التي سبقت الإشارة إليها بإسهاب على هذه الصفحات، إلا أنه لا بدّ من التركيز هنا على أبرز المخاطر في مواضيع الساعة، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

استرجاع المجلس النيابي لصلاحيات أساسية سلبت منه

يشير الجدال الدائر في إطار اللجان النيابية المعنية وخارجها حول السلطة المخوّلة لمنح حقوق تنقيب وإنتاج، إلا أن البعض ما زال يعتبر أن الجهة المسؤولة عن ذلك هي الحكومة، وأن العقود الموقعة مع الشركات العاملة لا تحتاج إلى مصادقة السلطة التشريعية. ما يعني استمرار الوضع الذي ساد خلال دورة التراخيص الأولى، والذي اتسم بشكل خاص: أولاً، بقيام بعض موظفي وزارة الطاقة بتزوير القانون البترولي عبر المادة

يلخّص هذا المقال أبرز المخاطر التي تعترض مسيرة البترول في لبنان انطلاقاً من التجربة القائمة، التي تتطوّر على تزوير واضح للقانون البترولي بهدف إخراج الدولة كلياً من هذا القطاع وتركه لقمة سائغة لعدد من الشركات ورجالهم السياسيين

هذه الجديهيّات إلّا من يخاف من القانون ومن الرقابة على حسن تنفيذ.

سدّ الانحراف في القانون والمراسيم

بمناسبة مناقشة مشروع القانون الخاض باستثمار البترول والغاز على الجبلين الشمالي للتدقيق والموافقة. هذا مع التذكير أن القانونين 4 و9 من دون عرضهما على المجلس النيابي للتدقيق والموافقة. هذا مع التذكير أن القانون المرسوم التطبيقي المذكور قد أحبط باعلى درجة من السريّة خلال مدّة قاربت ثلاثة أعوام قبل المصادقة عليه في غفلة، وذلك كلّ من دون أدنى مناقشة وحتى من دون إعطاء الوزراء الوقت اللازم لقراءته، ناهيك عن ضرورة معرفة أخطاء وانحرافات السنوات الطويلة الماضية التي سبقت الإشارة إليها بإسهاب على هذه الصفحات، إلا أنه لا بدّ من التركيز هنا على أبرز المخاطر في مواضيع الساعة، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أولاً، إلغاء المادة 5 من المرسوم 2017/43 التي تشلّ دور الدولة في الأنشطة البترولية. ثانياً، إلغاء المادة 16 من المرسوم نفسه التي تعطي الدولة، وبشكل مهيّن ومخجل، حقّ «طلب» تعيين مجرّد «مراقب» في لجان إدارة الشركات الأجنبية العاملة، عوضاً عن مشاركة الدولة الفعلية في مراحل صناعة البترول والغازّ. ثالثاً، عدم دمج مراحل الاستطلاع والاستكشاف والإنتاج في اتفاقية واحدة تُعقّد ما يقارب أربعين سنة، وذلك خلافاً للقانون والأعراف

ليس بالثروة الموعودة

المُتّعة في كلّ أنحاء العالم. رابعاً، إعادة النظر في تقسيم المنطقة الاقتصادية إلى عشر رقع فقط، لا يقلّ متوسط مساحتها عن 1.900 كلم مربع، أي خمسة أضعاف ما هو عليه في إسرائيل، وأربعة أضعاف الحدّ الأقصى للرفع المنوحة في القسم النرويجي من بحر الشمال الذي تفوق مساحته 105 مرات كامل مساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة عندنا.

خامساً، ضرورة الأقداء بما يتمّ في الترويج وغيرها لجهة التمهّل في تزييم رقع جديدة، بانتقال نتائج الحفر في الرقع التي سبق تزييمها، ومعرفة احتمال وجود مكان جيولوجية وأعدة في تركيبات أخرى قريبة منها. في حين أن الوطني، السبب هو أن هدف بعض القائمين على هذا القطاع لا علاقة له لا بالاقتصاد الوطني ولا بمصلحة المواطنين. والحال أن مصنّعي التكرير في الزهراني وطرابلس عاطلان عن العمل منذ قرابة أربعة عقود، وأن لبنان يستورد كلّ قطرة الحصول على مكاسب أكبر، وأن صناعته البتروكيميائية شبه معدومة. أمّا موضوع مشاركة الدولة في مشاريع التنقيب والإنتاج عبر شركة وطنية تمثّل كلّ اللبنانيين، فما زال يصطدم بحجج هيجنة ليس أقلها أنه لا بدّ أولاً من اكتشاف البترول والغاز بكميات تجارية، بضيف إليها الاستثمار النرويجي من أصل عراقي فاروق القاسم، أن هذه الاكتشافات يجب أن تكون كافية لتأمين الإنتاج مدّة أكثر من عشرين سنة، إضافة إلى أي شروط أخرى لا تستند إلى أي منطق اقتصاديّ أو أي تجربة في البلدان الأخرى، بما فيها النرويج؛

إنشاء شركة نخط وطنية

سنوات وسنوات طويلة هُدرت وفرص ثمينة ضاعت من دون أن تُقدّم لبنان على ما أقدمت عليه، منذ مطلع القرن الماضي، كلّ الدول الأوروبية، ثمّ كلّ الدول النامية، بما فيها كلّ الدول العربية من دون استثناء، المنجّحة وغير المتّجهة للبترول والغازّ (بما منذ عشرات السنين ما يعلبه مجرّد الحنين السليم، أي إن شركات يردّدون منذ سنوات طويلة أن التدابير المتّخذة لاستثمار أنشطة البترولية الموعودة ستؤدي فيمتها

مما يُسمّى «النموذج البترولي

النرويجي»، وليلهم على ذلك اتّفاق التعاون البترولي الفنّي القائم بين البلدين منذ عام 2006، الذي يحدّد كل ثلاث سنوات من دون انقطاع، والسدورات التدريجية التي يقومون بها في الترويج في إطار الاتّفاق المذكور، إضافة إلى الزيارات المتعاقبة إلى لبنان لخبراء نرويجيين ولا خبراء اللبنانيون أسماءهم ولا وجوههم، باستثناء الجيولوجي فاروق القاسم الذي لم يظهر إلى العلن إلّا في مطلع هذا العام. الغرب والعجب في الموضوع أن المقارنة بين

ما حصل في النرويج وما حصل عندنا تدلّ ليس على تباعد، بل على تناقض تامّ بين سياسة وتجربة النرويج من جهة ومسيرة البترول والغاز في لبنان من جهة ثانية. تناقض كلّي، خصوصاً حول أمور ونقاط جوهريّة كالشفافية، ومشاركة الدولة في الأنشطة البترولية، وإنشاء شركة نخط وطنية، ونظام تقاسم الإنتاج، ودور المجلس النيابي، والحوكمة إلخ... وقد سبقّت الإشارة مراراً وتكراراً إلى هذه التناقض، كما طرحت الأسئلة حولها، أسئلة ما زالت من دون إجاب أو تفسير رسمي حتّى الآن. لا بل إن التفسيرات التي تمّ تكليف السيد فاروق القاسم بإعطائها زادت الغموض عموضاً بسبب المغالطات والتناقضات التي وقع فيها، جزاء ما كتبه في «الأخبار» من جهة، وما حصل فعلاً في النرويج، وما كتبه شخصياً في كتابه «النموذج البترولي النرويجي» من جهة ثانية (راجع «الأخبار» تاريخ 3 كانون الأول 2018).

أخيراً لا أخراً، نطرح الأسئلة التالية: نظراً إلى التناقضات في السياسات البترولية في كلّ من النرويج ولبنان، لماذا الاستمرار في التأكيد على أن لبنان يستوحى سياسته من النموذج البترولي النرويجي؟ ويعدّ كل دورات التدريب في النرويج، ألم يسال أو يتساءل بعض القائمين على سياسة البترول والغاز في لبنان لماذا تشارك الدولة في الأنشطة البترولية وتسيطر عليها في النرويج، وتُمنع عن ذلك في لبنان؟ ولماذا تمّ إنشاء الشركة الوطنية «ستاتويل» في النرويج ونبدال الجهود لمنع إنشاء شركة وطنية في لبنان؟ ولماذا تناقضات السيد فاروق القاسم حول هذه الأمور وغيرها، حسب ما إذا كان يكتفّ لغزاً خارج لبنان أو إذا كان يتحدث عن «ينصيح» اللبنانيين؟ هذا غيض من ادّعى، أمثلة كثيرة أخرى تحطوي عليها مسيرة البترول والغاز عندنا من الفها إلى يافها.

إن لم يكن ممكناً اعتبار كلّ هذا تضليلًا، فكيف يا ثرى يكون التضليل؟

فالشاكل التي تطاول حجم الرسملة اليوم، تعبّر عن ربط القطاعات المهمة على الأسهم المتداولي في البورصة بطبيعة النموذج الاقتصادي والقطاعات التي أراد صنّاع القرار أن تكون «ريادية». وقد أتت هذه الشاكل البنوية على مؤشر رسملة سوق البورصة من 11.79 مليار دولار في نيسان/ أبريل إلى 9.66 مليار دولار حتّى بداية كانون الأوّل/ ديسمبر الحالي. بمعنى آخر، شهدت البورصة خلال تسع أشهر فقط خسائر توازي قيمتها نحو 18 % من إجمالي قيمة الأسهم المتداول بها في مختلف القطاعات.

تعدّ بورصة بيروت ثاني أقدم بورصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي تحتفل خلال سنتين بمرور مئة عام على تأسيسها، إلا أنها لا تزال بعيدة عن لعب أي دور إيجابي في الاقتصاد اللبناني، نظراً لغياب أي شركة خدمائيّة أو سياحية أو صناعية عن لائحة الشركات التي يتداول بأسهمها، وغياب أي دور لها في توفير التمويل للمشاريع المنتجة من خلال سوق الأسهم.



انجا بوليديان - المكسيك

اقتصاد السوء

في مواجهة الحكومة المتعيدة

محمد زبيب

عدم تشكيل الحكومة، هو دليل إضافي على عجز القوى المسيطرة عن إدراك المخاطر التي تهدّد المجتمع اللبناني، وبالتالي عدم أهليّتها لإدارة الأزمة القائمة. أمّا تشكيل الحكومة المنتظرة الآن أو بعد حين، فسيكون سبباً آخر للقلق، إذ إن الإجراءات المقترحة لتخفيف العجز المالي تتجهّ إلى تحميل فئات الدخل الأدنى والمتوسّط القسط الأكبر من كلفة شراء المزيد من الوقت بأثمان باهظة.

لقد دخل الاقتصاد اللبناني في حالة ركود تضخّميّ يُخشى أن تكون طويلة المدى، إذ يترافق ارتفاع التضخّم مع انخفاض مستمرّ في معدّل النموّ الاقتصادي ونامي البطالة وتراجع الهجرة وصافي التحويلات الخارجية وزيادة العجزين التوأمين المالي والجاري، وبالتالي زيادة المديونية الداخلية والخارجية.

وفق المؤشرات الصادرة أخيراً، سجّل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الذي تُعدّه إدارة الإحصاء المركزي، ارتفاعاً سنوياً بنسبة 5.83% في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي بالمقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي. وواصل نموّ الناتج المحليّ الإجمالي الحقيقي تباطؤً، وانخفض إلى 0.6% فقط في عام 2017، ويتوقّع أن يكون قد سجّل معدّل نموّ أدنى في هذا العام، نظراً لتكاثر الأخبار السيّئة في السوق العقارية وتعاطف الضغوط النقدية والمالية وتضخّم المخاطر المصرفية وارتفاع العجز التجاري وعجز ميزان المدفوعات وتباطؤ نموّ الودائع، وكان البنك الدولي قد عمّد إلى تخفيض توقّعاته لنموّ الناتج المحليّ الإجمالي في هذا العام من 1.8% إلى 1%، علماً أن توقّعاته للنموّ أعلى من توقّعات إدارة الإحصاء المركزي. وكذلك عمدت وكالات التصنيف «مودين» و«فيتش» إلى تعديل نظرتهما المستقبلية إلى الأوضاع في لبنان من «مستقرّة» إلى «سلبية»، وهو اتجاه تسير عليه كلّ وكالات التصنيف الدولية، التي بدأت تلوّح بتخفيض درجة التصنيف السيادي للدولة اللبنانية والمصارف المحليّة إلى مرتبة مخاطر التوقّف عن سداد الدين، وهذا الاتجاه يمثّل حجةً قويّة في أسواق الدين لرفع علاوة هذه المخاطر. وبالتالي مواصلة رفع أسعار الفائدة وجني عوائد مرتفعة على توظيفات الودائع ورأس المال المصرفي بما يتجاوز كثيراً نموّ الدخل (الأجور والأرباح) في الاقتصاد. لقد ارتفعت أسعار الفائدة الفعلية (الرائجة في السوق) منذ إطلاق الهندسات المالية في النصف الثاني من عام 2016، وحقّقت المصارف وكبار مودعيها عائداً فورياً بنسبة تفوق 40% على كلّ دولار جرى توظيفه لدى البنك المركزي، كما دفعت الضغوط على سعر صرف الليرة إلى استخدام أدوات نقدية مرتفعة الكلفة وشديدة التأثير، انطوت على «مصادرة» السيولة بالليرة والعملات الأجنبية وتقيد حرية التحويل بين العملات وبين لبنان والخارج، وذلك عبر إجراء شراخ واسعة من أصحاب الودائع المتوسّطة والمتنوّية القيمة لإبقاء، ودائعهم بالليرة وإطالة أجال استحقاقها في مقابل فوائد سخيفة، وصلت في بعض الحالات إلى أكثر من 25% إذا كانت الوديعة بالدولار وجرى تحويلها إلى الليرة وتجميدها لأكثر من سنة. كذلك جرى إغراء العديد من المقترضين بالليرة لتحويل قروضهم إلى الدولار في مقابل فائدة تقارب الصفر، وهو ما يزيد مخاطر التعرّف في ظلّ انخفاض في سعر صرف الليرة. هذه الفوائد السخيفة يموّلها مصرف لبنان عبر المال العام، وهو نجح أخيراً بفرض زيادة سعر الفائدة من 7.46% إلى 10.50 على سندات الخزينة بالليرة التي تصدرها وزارة المال لتمويل عجز المالية العامة، ما يعني أن خدمة الدين العام سترتفع في العام المقبل وحده بما لا يقلّ عن 1000 مليار ليرة، وستستنزف أكثر من نصف إيرادات الموازنة والخزينة وستزيد العجز والمديونية إلى مستويات أعلى بكثير من السنوات الحالية.

كلّ هذه المؤشرات، وهي على سبيل المثال لا الحصر، تفيد أن الأزمة القائمة ليست ظرفية بل بنيوية، وهي تكمن في النموذج الاقتصادي نفسه واقتصاده الأساسي والصالح التي ترسّخت في على مدى ربع القرن الماضي، سواء على صعيد تراكم رأس المال وتركّزه أو تراكم السلطة وتركّزها. وما يحصل اليوم، ويُراد له أن يتيلور أكثر في السياسات التي سنتاقبها الحكومة العتيدة، هو محاولة باتسدة المحافظة على هذا النموذج لأطول وقت ممكن، وبما يحقّق المزيد من المكاسب لعدد قليل جداً من اللاعبين المهيمنين على الدولة والاقتصاد. وهذه المحاولة تقوم بشكل واضح على زيادة الكلفة المترتبة على المال العام، وبالتالي على حساب دخل المقيمين واستهلاكهم وحاجاتهم، وتحويل الأزمة إلى أزمة قطاع عامّ، فيما هي أزمة قطاع خاصّ بامتياز، يعاني من سطوة مصالح المصرفيين والمستوردين وملأك الأراضي وتجار البناء والمقاولين ومن لفّ لفهم.

هناك حقيقة لا يمكن الهروب منها، وهي تفشّر الكثير ممّا يجري اليوم، فالنموذج الاقتصادي الذي نشأ وترعرع وكبر منذ تسعينيات القرن الماضي، قام على آلية محدّدة وواضحة. بدلاً من زيادة الإنتاج في الاقتصاد المحليّ، وخلق فرص العمل وتعظيم الدخل والثروة وإعادة توزيعها المصلحة رفع مستوى الرفاهية في المجتمع، جرى تشجيع هجرة القوى العاملة الماهرة والتعلّمة طمعاً في الحصول على تحويلاتها، التي تظهر في الحسابات القومية كهدايا بلا مقابل. في حين أنها تجسّد أحد أكبر مصادر النزف في الاقتصاد اللبناني، كما جرى تشجيع تدفّق الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه نحو المضاربات المالية والعقارية، عبر إعفاء أرباح الفوائد وتجارة السندات والأسهم والعقارات من أي عبء ضريبي فعليّ. لقد نجحت هذه الآلية باجتذاب تدفّقات خارجية ضخمة، قدرها البنك الدولي بأكثر من 280 مليار دولار بين عامي 1993 و2017، إلا أنها لم توجه للاستثمار، بل مؤلّت للإفراط في الاستهلاك والاستيراد. إذ بلغ العجز التجاري المتراكم نحو 261 مليار دولار، وعُدّت مضاربات عقارية قُدرّ حجمها بأكثر من 170 مليار دولار (البيعات العقارية في هذه الفترة)، واعتمدت هذه الآلية على المصارف لتحويل هذه التدفّقات إلى زيادة في الودائع وتوظيف هذه الودائع في تضخيم المديونية العامة والخاصة، التي تبلغ اليوم 4 أضعاف حجم الناتج المحليّ السنوي، وتتسأثر بربع الدخل المحقّق. هذه الآلية تواجه مشكلة جدية، إذ إن يسجّل ميزان المدفوعات عجزاً مستمرّاً منذ عام 2011، ويعتدّ أن يبلغ العجز في هذا العام وحده أكثر من 5 مليارات دولار، وهذا يدلّ على نزف متصاعع للعملات الصعبة، إذ إن ميزان المدفوعات يشير بطريقة إلى أن حجم الأموال الخارجة من لبنان يفوق بكثير حجم الأموال الداخلة إليه، وهذا يظهر بوضوح من خلال المؤشرات الأخيرة، التي تفيد باستمرار انخفاض صادرات الخدمات، ولا سيّما السياحة. وصافي التحويلات وكذلك انخفاض الاستثمار الأجنبي إلى أقلّ من 4% من مجمل الناتج المحليّ.

لا تدلّ هذه المؤشرات إلى أن الأزمة محصورة بسعر صرف الليرة، بل هي أزمة تمويل للنموذج برمّته، وبالتالي تقوم المحاولة التي يتنظر تنفيذها تشكيل الحكومة، على التضحية مجدداً بفرصة تصحيح هذا النموذج بطريقة مُثمّرة، وتركه يستفحل أكثر من خلال الإمعان في الذهاب إلى المزيد من برامج التشفّش وتقليص حجم القطاع العام وإخراج الدولة نهائياً من دائرة التأثير في الاقتصاد.

هذا ما يجري طرحه الآن كبرنامج عمل للحكومة العتيدة، وهذا ما يتوجّب علينا مواجهته.